عدد خاص يصدر عن صحيفة
14 أكتوبر
14 OCTOBER

في تقرير عن اللجنة الوطنية للمرأة :

ضحايا العنف من النساء في اليمن بلغ (37 ٪) خلال العام الماضي

عدن/ منى علي قائد:

تناول التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية للمرأة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع المرأة في اليمن لعام2010م والمؤشرات العامة للتعليم في اليمن والتي من خلالها يمكن التعرف على الوضع التعليمي ومستوى تطوره وخصوصا في جانب تعليم الإناث، حيث بين أن مستوى الأمية بين الإناث في انخفاض مستمر خلال الفترة 1994 - 2006م حيث انخفضت النسبة من(76 ٪) إلى (60٪) وهذا يعكس الجهود التنموية المتحققة في مجال تعليم المرأة.

وأشار التقرير إلى أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار قد شهدت تطورات جيدة خلال السنوات الثلاث الماضية حين ارتفع عدد الملتحقين بمراكز محو الأمية خلال الفترة2007م- 2010م من (166،910) إلى (168،015) بزيادة قدرها (0،7٪).

كما حدث تطور في التعليم العالي فمثلا بين أعوام 2004م- 2005م و2008م- 2009 م تواصل إنشاء جامعات وكليات ومعاهد جديدة ،حكومية وخاصة وصل إلى (8) جامعات حكومية.

فيما بين التحليل الإحصائي المقدم في الإحصائية العامة للتعليم العالي إن عدد الجامعات الحكومية (8) جامعات، بينما بلغ عدد الملتحقين فيها خلال العام الدراسي 2007م- 2008م (188،145) طالباً وطالبة منهم (128،945) من الذكور بنسبة (68،5 ٪) و(59،203) إناث بنسبة (31،5 ٪) ، أما في العام الدراسي 2008م- 2009م بلغ عدد الملتحقين في الجامعات الحكومية (193،371) طالب وطالبه منهم (131،749) ذكور بنسبة(68،1 ٪).

وقد مثلت جامعتا صنعاء وعدن النموذجيتين اللتين نشأت على ضوئهما الجامعات والكليات المعاهد الحكومية في اليمن،وعملت هاتان الجامعتين على إنشاء فروع لبعض كلياتها في بعض المحافظات واتبعت ذلك الجامعات والمعاهد الحكومية الجديدة.

وأوضح التقرير أن محور التشغيل

والعمل تم وضع جدول بين توزيع المواطنين الثابتين في الجهاز الإداري والإنمائي للدولة في القطاعين العام والمختلط،ويلاحظ بان نسبة الزيادة السنوية بين الموظفين الثابتين في الجهاز الإداري والإنمائي للدولة وفي القطاعين العام والمختلط (0،16٪) .

حيث بلغ نسبة الإناث(17،3٪) عام 2009م مقابل (82،7٪) من الموظفين من الذكور لنفس العام،وفي عام 2010م انخفضت نسبة الإناث بنقطة واحدة عن العام السابق حيث بلغ (17،2٪) مقابل،(82،8٪) من الموظفين الذكور وهذه النسبة تمثل (915) موظف فقط في السنة،وهي لا تتناسب مع عدد المسجلين رسميا في وزارة الخدمة المدنية عام 2009م(186،511) خريجاً وخريجة منهم (122،896) ذكوراً و(63،615) إناثاً.

وفي محور الفقر أضاف التقرير أن وفقا لنتائج مسح ميدانية الأسرة 2005م-2006م قد تبين لنا أن معدل الفقر يرتفع بنسبة بين العاملين باجر في الزراعة سواء كانوا ذكورا أو إناثاً في المناطق الحضرية والريفية وعلى مستوى الجمهورية.

كما تناول محور العنف ضد المرأة في كونه يمثل خلاصة الواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة،يعكس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية السائدة في الدول، حيث اتجهت نسبة الضحايا من الإناث للانخفاض من(43 ٪) من إجمالي الجرائم المسجلة في عام 2008م إلى (32 ٪) في عام 2009م، وارتفعت تلك النسبة خلال النصف الأول من عام 2010م إلى (37 ٪) وللتعرف على نسبة الضحايا من الإناث إلى إجمالي الضحايا بحسب نوع الجريمة يلاحظ بأن نسبة ضحايا الاغتصاب قد بلغ (33 ٪) بين الإناث في عام2008م ،واتجهت تلك النسبة للانخفاض في عام2009م حيث بلغت(26 ٪) وعاودت الارتفاع إلى (29 ٪) في النصف الأول من عام 2010م، وقد ساد هذا التوجه للانخفاض والارتفاع خلال الفترة2008م- 2010م للأنواع الأخرى من الجرائم.

ونظرا لنسبة الضحايا من الإناث من حيث نوع الجريمة، نجد(64 ٪) من الضحايا الإناث مقارنة بالإجمالي من الذكور والإناث،بينما تعرضت النساء لجريمة هتك العرض بالإكراه بنسبة عاليه واحتلت جريمة اغتصاب الإناث النسبة العالية مقارنة ببقية الجرائم التي تتعرض لها النساء خلال الفترة2008م-2010م .

لا للعنف ضد المرأة

د . انهار عبدالوارث

يمثل العنف الممارس ضد المرأة إحدى المشكلات الصحية العمومية الكبرى وأحد انتهاكات حقوق الإنسان وهناك صلة بين نقص فرص الاستفادة من التعليم وفرص النجاح في الحياة وتدني المركز الاجتماعي في المجتمعات المحلية وبين العنف الممارس ضد المرأة.

ويشهد العالم كل عام مقتل نحو 5000 امرأة على يد أحد أفراد أسرهن بذريعة الحفاظ على شرف الأسرة.

أما قضية الاتجار بالنساء والبنات لأغراض العمل القسري أو تجارة الجنس فهي من الظواهر التي باتت تنتشر على نطاق واسع وتؤثر، غالباً، في أشدّ الفئات استضعافاً (مثل الفتيات اللاتي ينحدرن من اسر فقيرة أو مفككة واللاتي يعشن في بيئة معززة لمثل هذه الأعمال).

ويعتبر الزواج القسري وزواج الفتيات في سن مبكرة من الممارسات التي تنتهك حقوق النساء والبنات بشكل مباشر، غير أنها ما زالت تنتهج على نطاق واسع في كثير من بلدان آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

هناك صلة وثيقة بين الإيذاء الجنسي الممارس ضد المرأة من قبل الشخص الذي يعاشرها وما تتعرض له المرأة من إصابات. وتشمل الوفيات الناجمة عن العنف الممارس ضد المرأة جرائم الشرف بالذات (التي يرتكبها أفراد أسرتها نتيجة لعادات وتقاليد)؛ والانتحار؛ وقتل المواليد حديثاً من الإناث ؛ ووفاة الأمهات جرّاء حالات الإجهاض غير المأمونة، كما أن هناك علاقة بين العنف الممارس ضد المرأة وأنواع العدوى المنقولة جنسياً والإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة المكتسب، وحالات الحمل غير المرغوب فيه (في قضايا الإغتصاب) والمشاكل الصحية النسائية وحالات الإجهاض المتعمدة والإجهاض التلقائي وانخفاض وزن الطفل عند الميلاد ووفاة الجنين.

وتبين الدراسات أن هناك علاقة بين التعرض للإيذاء الجنسي في مرحلة الطفولة وارتفاع معدل انتهاج السلوكيات الخطرة (مثل إقامة علاقات جنسية خارج أطار الزواج سواء كان ذلك في سن مبكّرة أو إقامة تلك العلاقات مع عدة أشخاص ودون استخدام أساليب الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً)، كما أن الإدمان على المخدرات واستخدام أدواتها بين أكثر من شخص يؤدي كل ذلك إلى زيادة مخاطر المشاكل الصحية.

كما يسهم العنف والإيذاء الجسدي والنفسي في زيادة مخاطر الإصابة بالاكتئاب والاضطرابات النفسية ومشاكل النوم واضطرابات الأكل والضيق الانفعالي. ويمكن أن يؤدي إلى إقدام المرأة على الانتحار.

ويمكن أن يؤدي الإيذاء إلى وقوع مشاكل صحية عديدة منها الصداع وآلام الظهر وآلام البطن واضطرابات المعدة و الاضطرابات المعوية و نقص القدرة على التحرّك وتدهور الحالة الصحية عموماً.

وللحد من ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة لا بد من إجراء المزيد من التقييم لتقدير فعالية تدابير الوقاية من العنف. ومن التدخلات ذات النتائج الواعدة تعزيز فرص النساء والبنات في الاستفادة من التعليم والنجاح في الحياة وتحسين ثقتهن في أنفسهن وقدرتهن على التفاوض والحد من الفوارق بين الرجل والمرأة في المجتمعات المحلية.

ومن الجهود الأخرى التي توجت بنجاح إيجابي العمل مع المراهقين والشباب من أجل الحد من العنف الممارس في فترة التعارف بين الذكور والإناث؛ وتنفيذ البرامج الداعمة للأطفال الذين شهدوا حالات من العنف الممارس ضد أمهاتهم من قبل الآباء او أزواج أمهاتهم؛ والقيام بحملات توعية اجتماعية لتثقيف الجمهور بهذه القضية ؛ والعمل مع الرجال والشباب وهم متخذو القرارات في المجتمعات التي لازالت نسبة العنف فيها عالية وذلك من أجل تغيير السلوكيات المرتبطة بالفوارق القائمة بين الجنسين والقابلية لتقبل العنف .

ومن الأمور الكفيلة بالحد أو التقليل من مضاعفات العنف الدعوة إلى العناية والتأهيل للضحايا وزيادة وعي العاملين الصحيين بالعنف وآثاره وتعزيز المعارف بشأن الموارد المتاحة للنساء اللائي تعرضن للإيذاء (بما في ذلك توفير المساعدة القانونية لهن وإسكانهن ورعاية أطفالهن).

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني
وزارة الصحة العامة والسكان